

التقرير الثالث للأمين العام، المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٦١ (٢٠١٢)

أولاً - مقدمة

١ - طلب إلي مجلس الأمن، في الفقرة ٦ من قراره ٢٠٦١ (٢٠١٢)، أن أوفيه كل أربعة أشهر بتقرير عن التقدم المحرز صوب الوفاء بجميع المسؤوليات المنوطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذا التقرير هو ثالث تقرير يقدم عملاً بهذا القرار. وهو يعرض أهم التطورات السياسية والأمنية والأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بالعراق، ويقدم آخر مستجدات الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣ (S/2013/154).

ثانياً - موجز لأهم التطورات السياسية المتعلقة بالعراق

ألف - التطورات الداخلية

٢ - تشكل زيادة التوترات الطائفية تهديدا كبيرا للاستقرار والأمن في العراق. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طغت مسألتان رئيسيتان على التطورات السياسية الداخلية في البلد: الأزمة السياسية المستمرة التي تفاقمت بسبب المظاهرات الواسعة النطاق في المحافظات ذات الأغلبية السنية وانتخابات مجالس المحافظات، التي عقدت في ٢٠ نيسان/أبريل في ١٢ محافظة وفي ٢٠ حزيران/يونيه في محافظتي الأنبار ونيوى.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150713 120713 13-38360 (A)



٣ - وقد دخلت المظاهرات شهرها السابع دون أن تلوح في الأفق إمكانية التوصل إلى حل وشيك. وقام بعض القادة السياسيين السنة والأحزاب السياسية السنوية بتسييس المظاهرات ومطالبها إلى حد بعيد. ويتمحور العديد من هذه المطالب حول المطالبة بتعديل قانون مكافحة الإرهاب (القانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٥)، وإطلاق سراح المعتقلين الذين لم توجه لهم تهمة أو يُعرضوا على المحكمة، والإفراج عن النساء المعتقلات أو نقلهن إلى سجون في المحافظات التي ينتمين إليها، وتعديل قانون المساءلة والعدالة (القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٨)، و سن قانون عفو عام.

٤ - وبينما تعمل الحكومة على الاستجابة للعديد من هذه المطالب، يسهم الانقسام المتزايد في صفوف التحالفات السياسية، سواء تلك المقربة من الحكومة أو المعارضة لها، في تعقيد الأزمة وإطالة أمدها. وفي ٢٥ آذار/مارس، اتفقت لجنة مؤلفة من عدة أحزاب، برئاسة رئيس الوزراء السابق إبراهيم الإشيقر الجعفري، على الاستعاضة عن أمرين صادرين عن مجلس الحكم (الأمران رقما ٧٦ و ٨٨) بشأن ممتلكات كبار أعضاء حزب البعث بقانون جديد، بالإضافة إلى تعديل قانون المساءلة والعدالة رقم ١٠. وفي ٢٦ آذار/مارس، وافق مجلس الوزراء أيضا على هذه التشريعات. ونتيجة لذلك، قام وزراء من الكتلة العراقية، وهم نائب رئيس الوزراء صالح المطلك ووزير التعليم محمد تميم ووزير الصناعة أحمد الكربولي ووزير الكهرباء كريم عفتان، بإتهام مقاطعتهم لجلسات مجلس الوزراء بصفة رسمية. غير أن مجلس النواب ظل مشلولا بسبب مقاطعة معظم الكتل السياسية لأعماله مرات متكررة. وقام ائتلاف دولة القانون بمقاطعة دورتي مجلس النواب في نيسان/أبريل وأيار/مايو بدعوى عدم التوصل إلى حل بشأن اعتماد مشروع قانون تجريم حزب البعث، واشترط اعتماد ذلك المشروع للموافقة على تعديل قانون المساءلة والعدالة. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت اللجنة الوزارية المشتركة المسؤولة عن قضية المعتقلين، برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، بأن الحكومة أفرجت، حتى ١٦ حزيران/يونيه، عن ٦٩٠٩ من المعتقلين وعن معاشات ٢٠٨٩٣٨ شخصا. وأعيدت ١٣٢٤٠ من الممتلكات المصادرة من أعضاء النظام السابق، البالغ مجموعها ١٥٩٥١، إلى أصحابها. وفي ٣٠ أيار/مايو، أطلقت الحكومة موقعا شبكيا رسميا لتلقي مطالب المتظاهرين.

٥ - وبالإضافة إلى المظاهرات، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة حادة في أعمال العنف. فخلال مسيرة أعقبت خطبة يوم الجمعة ١٩ نيسان/أبريل، اشتبكت مجموعة من المتظاهرين مع قوات الأمن العراقية في مدينة الحويجة. بحفاظة كركوك قُتل خلالها أحد أعضاء قوات الأمن العراقية وأحد المتظاهرين. وفي أعقاب هذا الحادث، فُرض حظر للتجول في المنطقة، وطُوق موقع الحادث، وأمر المتظاهرون بتسليم أي أسلحة استولوا عليها وتسليم

الجنّاة. وباءت مفاوضات بين المتظاهرين ووفد حكومي يقوده وزير التعليم بالفشل. وفي الساعات الأولى من يوم ٢٣ نيسان/أبريل، حاولت قوات الأمن العراقية تفريق الحشود وإلقاء القبض على الجنّاة. ونتيجة لذلك، لقي ٤٥ شخصا (٤٤ مدنياً وأحد أفراد قوات الأمن العراقية) حتفهم وأصيب ١١٠ آخرون بجروح، وفقاً لتقديرات البعثة. واحتجاجاً على ذلك، قدّم وزير التعليم استقالته على الفور، غير أن رئيس الوزراء نوري المالكي رفضها. وأدان السياسيون من جميع الكتل الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن العراقية، ودعوا إلى ضبط النفس.

٦ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، شكل رئيس الوزراء لجنة وزارية للتحقيق في حادث الحويجة. ويرأس اللجنة نائب رئيس الوزراء صالح المطلك. وتضم في عضويتها نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني، ووزير الدفاع بالنيابة سعدون الدليمي، ووزير حقوق الإنسان محمد السوداني، ووزير الدولة للشؤون البرلمانية صفاء الدين الصافي. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، أصدرت اللجنة اعتذاراً رسمياً لضحايا الحادث، وأقرت حقهم أو حق ذويهم في التعويض. ولم تعلن اللجنة بعد عن نتائج التحقيق. وشكّلت أيضاً لجنة قضائية لمتابعة تداعيات الحادث والتحقق من صحة ادعاءات الحكومة بأن التدخل واستخدام القوة كانا مبرّرين نظراً لأن المتظاهرين كانوا مدجّجين بالسلاح. وأثار ممثلي الخاص، مارتن كوبلر، هذه المسألة مع رئيس الوزراء وأوضح أن الأمم المتحدة تتوقع من الحكومة إجراء تحقيق شفاف ومستقل في هذا الحادث.

٧ - وامتدت آثار حادث الحويجة أيضاً لتصل إلى محافظات صلاح الدين ونيوى وديالى والأنبار، وزادت من حدة التوترات في البلد بقدر كبير، مسببة تدهور الحالة الأمنية، مما أدى إلى وفاة حوالي ١٧٠ شخصاً في ظرف ثلاثة أيام في أعقاب الحادث. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، اقتحم مسلحون مقر الشرطة في سليمان بك (محافظة صلاح الدين). ونشرت قوات الأمن العراقية تعزيزات أمنية ووجهت للعناصر المسلحة إنذاراً بالانسحاب خلال ٤٨ ساعة. ونجح محافظ صلاح الدين في التوسط لإيجاد حل بين زعماء القبائل وقوات الأمن العراقية، وهو ما أفضى إلى استعادة سيطرة قوات الأمن العراقية سلمياً على مدينة سليمان بك في ٢٦ نيسان/أبريل. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، اندلعت أيضاً اشتباكات بين قوات الأمن العراقية ومسلحين قرب ساحة الاعتصام بالرمادي (محافظة الأنبار)، وهو ما أدى إلى مقتل خمسة جنود وإصابة جندي واحد. وألقى قادة المتظاهرين باللوم على مقاتلي تنظيم القاعدة ومقاتلين آخرين للهجوم المميت الذي تعرضوا له. وأعطت قوات الأمن العراقية قادة المتظاهرين مهلة لتسليم الجنّاة. وجرّت مفاوضات بين الجانبين، بوساطة من أحمد أبو ريشة، وهو أحد كبار شيوخ القبائل وأحد المنظمين الرئيسيين للاحتجاج في محافظة الأنبار، ومجلس

محافظة الأنبار. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، سُمح لقوات الأمن العراقية بدخول منطقة المظاهرات للقيام بعمليات تفتيش واعتقال الجنّة.

٨ - ومنذ حادث الحويجة، بذلت عدة محاولات للتوسط في التوصل إلى تسوية سلمية للمظاهرات. وبسبب الخلافات بين المحتجين على من يمثلهم في المفاوضات مع الحكومة، أشار الشيخ عبد المالك السعدي، وهو زعيم ديني مقيم في عمّان، في ١٣ أيار/مايو، إلى أنه سيغيّن أعضاء 'لجنة حسن نوايا'. غير أنه سحب مبادرته في ٢٠ أيار/مايو، مشيراً إلى رفض الحكومة الدخول في حوار، ومحمّلاً إياها مسؤولية فشل المحاولة. وتعهد بمواصلة المظاهرات السلمية، مع الاحتفاظ بحق الدفاع عن النفس ضد أي هجوم. وبينما ظلت المطالب الأساسية للمتظاهرين منصبة على إطلاق سراح السجناء، وعلى تعديل بعض القوانين وإلغاء أخرى وسن غيرها، فقد أدت استجابة الحكومة، التي اعتُبرت استجابة محدودة، إلى تصلب موقف بعض المتظاهرين، الذين دعوا، مرة أخرى، إلى تشكيل منطقة سنّية واستقالة رئيس الوزراء وإلغاء الدستور.

٩ - ويسهم أيضاً استمرار وجود قوات الأمن العراقية في ساحات الاحتجاج وحوّلها في تأجيج التوتر وزيادة احتمال وقوع اشتباكات عنيفة. وتفيد التقارير بأن عناصر متطرفة قد تسللت لتندس في بعض المظاهرات. فالعديد من الجماعات المسلحة تنشط بصفة خاصة في المناطق التي تجري فيها المظاهرات. ومن بين هذه الجماعات ميليشيات سنّية مختلفة، وجيش العزة والكرامة القبلي الحديث النشأة، وجيش الطريقة النقشبندية، وتنظيم القاعدة في العراق/دولة العراق الإسلامية.

١٠ - وفي ١ حزيران/يونيه، عُقد اجتماع رمزي أُطلق عليه اسم "العراق أولاً"، حيث اجتمع القادة السياسيون العراقيون في إطار المبادرة التي طرحها السيد عمار الحكيم، رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي. واجتمع سياسيون بارزون من مختلف الكتل، بمن فيهم رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ونواب رئيس الوزراء الثلاثة جميعهم، بمكتب السيد الحكيم لمناقشة سبل تجاوز خلافاتهم السياسية وإنهاء المظاهرات ووضع حد لتدهور الحالة الأمنية في البلد. وتخلّف مقتدى الصدر وإياد علاوي عن حضور هذا الاجتماع، رغم أن مقتدى الصدر أرسل ممثلاً عنه. وجاء هذا الاجتماع في خضم العديد من مبادرات الحوار، بما فيها تلك التي اقترحتها نائب الرئيس خضير الخزاعي. ويتوقع إجراء مزيد من المشاورات بين الكتل السياسية بهدف عقد مؤتمر وطني.

١١ - ويواصل نشطاء المجتمع المدني والعديد من أعضاء مجلس النواب، ولا سيما النساء، الدعوة إلى إشراك المرأة في مبادرات الحوار الرامية إلى التصدي للأزمة التي تواجه البلد.

وما زالت معارضة النخبة السياسية تعوق مشاركة المرأة. وفي أعقاب حادث الحويجة، احتجت أمهات وزوجات الضحايا على أعمال القتل، بدعم من ممثلات المجتمع المدني، اللاتي عقدن اجتماعات مع عمدة الحويجة وزعماء القبائل طالبن خلالها بالعدالة للأسر المتضررة. وما فتئ ممثلي الخاص يكرر التأكيد في جميع الاجتماعات على ضرورة التشاور مع المرأة وإشراكها في تحديد سبل الخروج من الأزمة.

١٢ - وأجريت انتخابات مجالس المحافظات في ٢٠ نيسان/أبريل في ١٢ من محافظات البلد. وعلى الرغم من حوادث العنف وتخويف المرشحين والناخبين وموظفي الانتخابات في مرحلة ما قبل الانتخابات، لم يسجل يوم الانتخابات سوى عدد قليل من الحوادث الأمنية. وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج النهائية في ١ حزيران/يونيه بعد البت في جميع الطعون. وأعلنت المفوضية أن نسبة المشاركة بلغت في المتوسط ٥٠ في المائة في المحافظات البالغ عددها ١٢ محافظة. وبلغت نسبة المشاركة في بغداد ٣٣ في المائة، وهي أدنى نسبة سُجلت في أي من المحافظات، حيث انخفضت من نسبة ٤٢ في المائة المسجلة عام ٢٠٠٩. ويعزى انخفاض نسبة المشاركة إلى الشواغل الأمنية وإلى حظر فرض على حركة المركبات، ولم يرفع إلا بعد الساعة ١٥/٣٠، أي قبل إقفال مكاتب الاقتراع بساعتين فقط. وسجلت المفوضية أيضا بيانات مصنفة جنسانيا، تشير إلى أن ٤٣ في المائة من الناخبين على نطاق البلد هم من النساء.

١٣ - وتبرز سمتان رئيسيتان لانتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠١٣: صيغة جديدة لتوزيع المقاعد؛ و'٢' تأجيل الانتخابات في محافظتي الأنبار ونيوى. وجاءت الصيغة الجديدة لتوزيع المقاعد (طريقة سانت ليغو) كتعديل للقانون الانتخابي للمحافظات (القانون رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٨) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأزال التعديل العتبة الدنيا التي كانت مطلوبة في السابق لكي يحصل مرشح أو ائتلاف على مقعد، مما مهد الطريق لكي يحصل عدد أكبر من الأحزاب الصغيرة على تمثيل في مجالس المحافظات. وحصلت الائتلافات الانتخابية الكبيرة الثلاثة على نصيب أصغر في عام ٢٠١٣ مقارنة بأدائها في عام ٢٠٠٩ (٥٥ في المائة و ٦٥ في المائة من الأصوات، على التوالي). وحصلت القوائم (الأصغر) الأخرى مجتمعة على عدد أكبر من الأصوات، حيث حازت ٤٥ في المائة من مجموع الأصوات. ولفت فريق الأمم المتحدة الانتخابي المتكامل انتباه المفوضية إلى الآثار المحتملة للصيغة الجديدة لتوزيع المقاعد على عدد النساء المنتخبات في مجالس المحافظات، وأسدى المشورة بشأن سبل حماية التقدم المحرز في المشاركة السياسية للمرأة في العراق منذ عام ٢٠٠٤. ونتيجة لذلك، اعتمدت المفوضية في ١٢ آذار/مارس قاعدة تقضي بالحفاظ

على نصيب تمثيل النساء بنسبة ٢٥ في المائة في مجالس المحافظات. وحازت المرشحات على ٢٦ في المائة من بين ٣٧٨ مقعداً في مجالس المحافظات.

١٤ - وفي ١٩ آذار/مارس، قرر مجلس الوزراء، بناء على توصية اللجنة الأمنية العليا للانتخابات بدعوى وجود شواغل أمنية، تأجيل الانتخابات في محافظتي الأنبار ونيوى لفترة لا تتجاوز ستة أشهر. ونتيجة لذلك، قامت عدة كتل سياسية بمقاطعة مجلس الوزراء ومجلس النواب. وفي ٢٠ أيار/مايو، وافق مجلس الوزراء على طلب المفوضية إجراء انتخابات في محافظتي الأنبار ونيوى في ٢٠ حزيران/يونيه. وبوجه عام، جرت الانتخابات بسلاسة، حيث بلغت نسبة الاقتراع الأولية ٥٠ في المائة في الأنبار و ٣٨ في المائة في نيوى.

١٥ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل، زار وفد من حكومة إقليم كردستان، برئاسة رئيس الوزراء نيجيرفان بارزاني، بغداد والتقى برئيس الوزراء العراقي لمناقشة حل المسائل المعلقة التي طال أمدها وزيادة التعاون بين الحكومتين. ونتيجة لذلك، وقعت الحكومتان اتفاقاً من سبع نقاط شمل الأحكام التالية: اعتماد قانون لتعويض ضحايا حملة الأنفال في عهد النظام السابق؛ تشكيل لجنة عليا للتعاون الأمني؛ تشكيل لجنة مشتركة للتحقيق في الإدارة الأمنية المشتركة للمناطق المتنازع عليها؛ العمل المشترك لصياغة قانون بشأن تعريف الحدود الإدارية للمحافظات؛ تشكيل لجنة مشتركة للتحقيق في المسائل المتصلة بالقضاء والجمارك وإجراءات الهجرة المتعلقة بالحكومتين؛ إعادة النظر في الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٣ وملاحقتها في مجلس النواب؛ تشكيل لجنة تقنية مشتركة للمناقشة والاتفاق حول تشريعات النفط وتقاسم الدخل. ونتيجة لذلك، أنهى النواب والوزراء الأكراد مقاطعتهم في ٢ و ٧ أيار/مايو على التوالي.

١٦ - وفي ٩ حزيران/يونيه، زار رئيس الوزراء إربيل لأول مرة منذ إعادة تعيينه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وترأس جلسة عادية لمجلس الوزراء. وعقد أيضاً اجتماعات جانبية مع رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وكبار مسؤولي حكومة إقليم كردستان من أجل تفعيل لجان التفاوض بموجب اتفاق ٢٩ نيسان/أبريل.

باء - التطورات الإقليمية والدولية

١٧ - أُحرز تقدم كبير على طريق تطبيع العلاقات بين العراق والكويت. وأُنجز العمل الميداني لمشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية في ٢٨ آذار/مارس، حينما أزالَت السلطات العراقية الحواجز الأخيرة التي تتعدى على أراضي الكويت. وفي ٢٨ أيار/مايو، وقع نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت الشيخ صباح خالد الحمد الصباح ووزير خارجية العراق هوشيار زيباري اتفاقاً في الكويت بشأن إنشاء لجنة تقنية ثنائية لتعنى بوضع

ترتيبات لصيانة التعيين المادي لحدودهما المشتركة. ونتيجة لذلك، فإن مسؤولياتي بموجب قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٣٣)، مثلما أشرت في رسالتي المؤرخة ١٠ حزيران/يونيه الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2013/346)، قد تم الاضطلاع بها.

١٨ - وفي ٢ أيار/مايو، طلب وزير خارجية العراق أن تُنقل إلى حكومة العراق الأموال الموضوعة جانبا لدى الأمم المتحدة لتعويض المواطنين العراقيين ممن بقيت ممتلكاتهم على الأراضي الكويتية في أعقاب تعليم الحدود الدولية بين العراق والكويت، بموجب قرار مجلس الأمن ٨٩٩ (١٩٩٤). وفي ٢٦ أيار/مايو، وبعد موافقة المجلس (انظر S/2013/296)، وقّع ممثلي الخاص ووزير الخارجية اتفاقاً لهذا الغرض. وُنقلت الأموال إلى البنك المركزي العراقي في ٢٠ حزيران/يونيه. ونتيجة لذلك، فإن حكومة العراق تتولى المسؤولية الكاملة عن صرف التعويضات للمستفيدين المؤهلين، وقد وافقت على إحاطتي علماً بوضع العملية وإتمامها. وبذلك تكون مسؤولياتي بموجب قرار المجلس ٨٩٩ (١٩٩٤) قد استوفيت.

١٩ - وفي ١٢ حزيران/يونيه، زار رئيس وزراء الكويت الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح بغداد، على رأس وفد رفيع المستوى التقى برئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، وغيرهما من كبار المسؤولين الحكوميين. وعبر كلا الطرفين عن نيتهما افتتاح عهد جديد من التعاون. ونتيجة لذلك، وقّعت ست مذكرات تفاهم واتفاقات في مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي والتعليمي والبيئي والنقل.

٢٠ - واستمر النزاع المتواصل في الجمهورية العربية السورية في التأثير سلبياً على الحالة الأمنية والإنسانية في العراق. وفي ٨ نيسان/أبريل، أعلنت دولة العراق الإسلامية ولائها لتنظيم القاعدة في دعم المعارضة في الجمهورية العربية السورية. ويبقى من غير الواضح ما إذا كانت الجماعة قد اندمجت بالفعل مع جبهة النصرة لتشكيل القاعدة في العراق والشام. وتفيد التقارير أن حكومة العراق قد زادت العمليات الأمنية على طول الحدود السورية العراقية لمنع تحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود. واستجابةً للدعوات الدولية، أجرت الحكومة أيضاً عمليات تفتيش عشوائية للطائرات الأجنبية التي تعبر مجالها الجوي من أجل كفالة عدم استخدامه لتوصيل الأسلحة إلى الجمهورية العربية السورية.

٢١ - وطبقاً لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية في ٢١ آذار/مارس، بدأ أعضاء في حزب العمال الكردستاني عملية انسحابهم من تركيا إلى العراق في ٨ أيار/مايو. ووصلت المجموعة الأولى إلى إقليم كردستان في ١٤ أيار/مايو. ورحبت حكومة العراق، في بيان لوزارة الخارجية العراقية مؤرخ ٩ أيار/مايو، ورسالتين إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية مؤرختين ١٧ أيار/مايو، بمبادرة السلام،

لكنها أدانت انسحاب أعضاء حزب العمال الكردستاني إلى الأراضي العراقية. وردا على ذلك، طلب الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة من حكومة العراق، في رسالة وجهها إلى مجلس الأمن في ٣ حزيران/يونيه، أن تكفل اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لأي أنشطة إرهابية يقوم بها حزب العمال الكردستاني انطلاقا من الأراضي العراقية.

ثالثا - آخر مستجدات أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والفريق القطري للأمم المتحدة

ألف - الأنشطة السياسية

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حاولت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إيجاد حيز للحوار السياسي من أجل تخفيف التوترات الطائفية وتسريع العمليات التشريعية المتعلقة بمطالب المتظاهرين. وفي هذا الصدد، عقد ممثلي الخاص اجتماعات منتظمة مع مسؤولين رئيسيين في الدولة، من بينهم رئيس الوزراء، ونائب الرئيس، ونواب رئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، من أجل مناقشة الأزمة السياسية، بما في ذلك المظاهرات، وتأجيل الانتخابات في محافظتي الأنبار ونيوى، والزيادة الهائلة في التوترات الطائفية والعنف الطائفي. وأعرب ممثلي الخاص عن قلقه من أن البلد يتجه إلى مسار محفوف بالمخاطر، ما لم تُتخذ تدابير حاسمة وفعالة فورا. وقد شجع جميع القادة السياسيين والدينيين والقبليين العراقيين على اتخاذ مبادرات حريئة والتفاعل البناء في حوار وطني واسع، إلى جانب تشديده على أهمية احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق التنسيق مع جهة الاتصال داخل مكتب نائب رئيس الوزراء الشهرستاني من أجل المساعدة في تسوية حالات حقوق الإنسان المقدمة مباشرة إلى البعثة. وتفاعلت البعثة أيضا مع لجنة أنشأتها وزارة الداخلية للحصول على معلومات عن المحتجزين المفرج عنهم.

٢٣ - وسافر ممثلي الخاص إلى إربيل في ٢٦ آذار/مارس، ثم في الفترة من ١٦ إلى ١٧ نيسان/أبريل، للاجتماع بكبار المسؤولين الأكراد، ومن بينهم نائب رئيس الوزراء روش نوري شاويس ووزير الخارجية ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، للحث على الحوار بين إربيل وبغداد والتشجيع على عودة الوزراء والنواب الأكراد المقاطعين إلى الوزارة ومجلس النواب. وسافر نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية والدعم الدستوري، جيورجي بوستين، أيضا إلى إربيل في ٥ و ٦ حزيران/يونيه، حيث التقى برئيس برلمان إقليم كردستان أرسلان بايز، ورئيس المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني

كمال كيركوكي. وشدّد، في مشاوراته، على دعم البعثة المستمر لإجراء الانتخابات في حينها في إقليم كردستان، وشجع القيادة الكردية على تولي زمام المبادرة في الجهود المبذولة للتغلب على الأزمة السياسية.

٢٤ - وفي ١٦ نيسان/أبريل و ٢٢ أيار/مايو، زار ممثلون عن البعثة الرمادي للاجتماع بوزير المالية السابق رفيع العيساوي، وممثلي المتظاهرين من محافظات الأنبار وبغداد وديالى، والقادة القبليين، ومحافظ الأنبار قاسم الفهداوي، ورئيس مجلس محافظة الأنبار مأمون علواني من أجل مناقشة سبل تخفيف التوترات. وفي ١١ نيسان/أبريل، عقد ممثلي الخاص اجتماعاً في الموصل مع محافظ نينوى أثيل النجيفي. وسافر ممثلي الخاص إلى عمّان في ٢٨ نيسان/أبريل و ٧ أيار/مايو و ٢١ أيار/مايو للاجتماع بالشيخ عبد الملك السعدي وممثلي المتظاهرين لتشجيع على إجراء محادثات مع الحكومة وإعادة تأكيد استعداد البعثة للوساطة بين الأطراف، على النحو الذي طلبته حكومة العراق.

٢٥ - وفي ٥ أيار/مايو، زار ممثلي الخاص الكويت والتقى بمسؤولين حكوميين كبار لمناقشة العلاقات العراقية الكويتية والتزامات العراق المتبقية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالكويت، بما في ذلك وضع ترتيب تقني ثنائي لصيانة الحدود.

٢٦ - وفي ٢٨ أيار/مايو، سافر ممثلي الخاص إلى بروكسل. والتقى بممثلي السلك الدبلوماسي، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، وممثلين آخرين عن الاتحاد الأوروبي، إلى جانب مخاطبته لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي. وقدم ممثلي الخاص، في اجتماعاته، آخر مستجدات الحالة السياسية في العراق والتطورات المتعلقة بمخيمي العراق الجديد والحرية. وشجع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أن تحذو حذو ألبانيا وألمانيا في الترحيب بسكان مخيم الحرية في أراضيها.

باء - المساعدة الانتخابية

٢٧ - واصل فريق الأمم المتحدة المتكامل للمساعدة الانتخابية، تحت قيادة البعثة، تقديم الدعم والمشورة الفنية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تنظيم انتخابات مجالس المحافظات في ٢٠ نيسان/أبريل و ٢٠ حزيران/يونيه. وكانت هذه الانتخابات هي الأولى التي يشرف عليها مجلس المفوضين الحالي. وقد تلقت البعثة ردود فعل إيجابية من المنظمات المراقبة تعترف بنجاح تنفيذ الترتيبات التقنية واللوجستية والكفاءة المهنية لموظفي الاقتراع والعد بالمفوضية. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، تمكنت المفوضية من فتح جميع مراكز الاقتراع، وعددها ٣٢ ٥٠٠ مركز. وأجازت المفوضية حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ وكيل لكيانات سياسية،

و ٧٧ ٠٠٠ من المراقبين المحليين، و ٢ ٣٠٠ من ممثلي وسائل الإعلام المحلية. واعتمدت المفوضية أيضا ٣٤٤ من المراقبين الدوليين و ١٨٧ من ممثلي وسائل الإعلام الدولية الذين انتشروا في مختلف المحافظات.

٢٨ - وواصلت البعثة المشاركة في اجتماعات ومناقشات مجلس المفوضين، مما أظهر قدرتها المهنية على اتخاذ القرارات واعتماد التدابير اللازمة لإجراء الانتخابات في الوقت المناسب وبنجاح. وبناء على توصيات البعثة، اتخذ مجلس المفوضين تدابير إضافية لكشف حالات الغش المحتملة والتدقيق فيها. ووضعت آليات لإخضاع مراكز الاقتراع التي تصل نسبة إقبال الناخبين فيها إلى ٨٥ في المائة أو أكثر للمراجعة، حيث جرى العمل مجددا بمستويات الكشف عن الغش التي استخدمت سابقا في انتخابات عام ٢٠٠٥.

٢٩ - وشغل المستشارون الانتخابيون الدوليون التابعون للأمم المتحدة، بناء على طلب المفوضية، مناصب في اللجان التي أنشئت للتعامل مع شكاوى يوم الانتخابات. وفيما يخص انتخابات ٢٠ نيسان/أبريل، وردت ٢٢٠ شكوى تتعلق بعملية التصويت، وهو ما يقل بكثير عن الشكاوى التي وردت خلال انتخابات مجلس المحافظة لعام ٢٠٠٩ وعددها ١ ٤٠٠ شكوى. وقدمت البعثة أيضا المشورة القانونية دعما للمفوضية، لضمان إحالة حالات الطعن إلى الهيئة القضائية الانتخابية في الوقت المناسب.

٣٠ - وكثفت المفوضية استعداداتها للانتخابات البرلمانية والرئاسية في إقليم كردستان المقرر إجراؤها في ٢١ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك اعتماد العديد من الأنظمة والإجراءات فضلا عن الاستعدادات اللوجستية والتقنية لتحديث سجلات الناخبين واعتماد الكيانات السياسية.

جيم - التطورات والأنشطة في مجال حقوق الإنسان

٣١ - اتسمت حالة حقوق الإنسان في العراق بتصاعد العنف والأعمال الإرهابية التي استهدفت أساسا المدنيين والبنية الأساسية المدنية، مما أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين بمستويات مرتفعة لم تحدث منذ عام ٢٠٠٨.

٣٢ - وما زالت التقارير تفيد بوقوع أعمال عنف ضد المرأة، بما في ذلك الجرائم المتصلة بالشرف. ومما يثير القلق بصفة خاصة المزاعم التي وثقتها البعثة بأن النساء اللاتي يقعن ضحايا للاتجار والبغاء القسري ما زلن يعاقبن بالسجن، بالرغم من أحكام قانون مكافحة الاتجار بالبشر (القانون رقم ١١١ لعام ٢٠١٢) الذي يهدف إلى حمايتهن. وما زال قانون حماية الأسرة، الذي يهدف إلى حماية ضحايا العنف العائلي، معطلا في مجلس النواب.

٣٣ - وتواصل توثيق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. فقد تلقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، التي تشترك في رئاستها البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ١٧٧ بلاغا عن حالات لوقوع الأطفال ضحايا منذ تقريره السابق، ومعظمها نتيجة للعنف المسلح والهجمات الإرهابية. وفي حزيران/يونيه، كان هناك ٣٠٨ أطفال، من بينهم ١٣ فتاة، محتجزون في مرافق الاحتجاز بموجب المادة ٤ من قانون مكافحة الإرهاب. وما زال يتعين على الحكومة إنشاء آلية رسمية لحماية الطفل وتبادل المعلومات مع فرقة العمل القطرية.

٣٤ - وما زالت هناك قيود مفروضة على حرية التعبير. ففي ٢٩ نيسان/أبريل، أعلنت هيئة الاتصالات والإعلام إيقاف تراخيص البث الإذاعي لـ ١٠ من محطات البث، بما في ذلك قناة الجزيرة والشرقية والشرقية للأخبار والبابلية وصلاح الدين والأنوار ٢، والتغيير والفلوجة والغربية، على أساس أنها انتهكت المبادئ التوجيهية للبث بسبب مزاعم بعدم التزام المهنة في البث، مما أدى إلى تصاعد التوترات الطائفية. وقد نفت محطات البث هذه الاتهامات. وفي ١٩ أيار/مايو، رفعت الهيئة الإيقاف المفروض على كل محطات البث، بشرط أن تقدم أدلة على أنها قد اتخذت إجراءات لتصحيح المخالفات. وفي ١ أيار/مايو، نظمت البعثة مناقشة مائدة مستديرة حول دور وسائل الإعلام في النهوض بحقوق المرأة في العراق بمشاركة صحفيات وممثلين عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، واللجنة العليا لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني للاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة.

٣٥ - وظلت الأقليات في العراق أيضا مستهدفة بأعمال العنف، بما في ذلك القتل والاختطاف للحصول على فدية. وفي هجوم آثم وقع في ١٦ أيار/مايو، جمعت مجموعة من ١٠ من أصحاب المتاجر اليزيديين في بغداد، وأطلقت النار عليهم بشكل جماعي وأحرقت متاجرهم لبيع الخمور. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، اغتيل زعيم طائفة "العراقيين السود"، جلال ذياب، في البصرة. وكان يعمل دون كلل لتعزيز وحماية حقوق طائفته، التي لا تزال واحدة من أفقر الطوائف في العراق. وتعد الاعتداءات المتكررة ضد التركمان والمسيحيين مثيرة للقلق على نحو خاص.

٣٦ - وما زالت حكومة العراق تتجاهل النداءات إلى وقف العمل بتنفيذ عقوبة الإعدام وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ومنذ تقريره السابق، أُعدم ٦٠ شخصا آخرين بعد إدانتهم بموجب المادة ٤ من قانون مكافحة الإرهاب. وفي ١٦ نيسان/أبريل، نفذ ٢١ إعدامًا. وفي ١٩ نيسان/أبريل، أدانت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان استمرار تنفيذ عقوبة الإعدام، وذكرت أن "إعدام الناس دفعات يعد أمرا فاحشا". وذكرت

أن نظام العدالة الجنائية العراقي لا يؤدي مهامه على نحو ملائم، حيث إن الاعترافات القسرية ما زالت إحدى الأشكال الرئيسية للأدلة التي يستخدمها القضاء لإدانة المتهمين بموجب قانون مكافحة الإرهاب. وقد تلقى ممثلي الخاص تأكيدات من نائب وزير الداخلية، عدنان الأسدي، بأن البعثة سوف يتاح لها الوصول إلى مرافق وزارة الداخلية. وواصلت البعثة تلقي تقارير من قبل العديد من المعتقلين والسجناء وأفراد أسرهم يُدعى فيها ارتكاب انتهاكات وسوء معاملة وتعذيب في بعض الأحيان، من قبل السلطات أثناء احتجازهم في مرافق الوزارة على يد قوات الأمن العراقية قبل توجيههم إليهم ونقلهم إلى مرافق خاضعة لسلطة وزارة العدل.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة مراقبة السجون وأماكن الاحتجاز الخاضعة لمسؤولية وزير العدل في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك إقليم كردستان. وما زال البرنامج المستمر لإصلاح وإعادة تنظيم السجون يحسن الحالة المادية والإدارة في عديد من السجون ومراكز الاعتقال. وقد استعرض موظفو وزارة حقوق الإنسان وخبراء في مجال حقوق الإنسان من منظمات غير حكومية ومحامون قضايا السجناء والمعتقلين، وحققوا في الادعاءات المتعلقة بالاعتداء أو سوء المعاملة أو التعذيب ووثقوها. ومع ذلك، ما زال الاكتظاظ يعد مشكلة في بعض السجون، ولا تقدم وزارة الصحة الخدمات الصحية الملائمة في العديد من مراكز الاعتقال. وقد أكدت وزارة العدل للبعثة تصميمها على معالجة هذه المسائل مع الوزارات الأخرى ذات الصلة.

٣٨ - وفي ٢٧ أيار/مايو، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التعليم مناهج تعليمية جديدة للمدارس الابتدائية والثانوية لإذكاء الوعي بمفاهيم النزاهة والشفافية وحقوق الإنسان والصدق وفهمها. وفي ٢٨ أيار/مايو، نظمت اليونيسيف وجامعة بغداد مؤتمراً بشأن العدالة التصالحية، وضع سلسلة من التوصيات لتنفيذ نظام للعدالة التصالحية في العراق، من شأنه أن يساعد في حل القضايا قبل أن تُرفع أمام النظام القانوني العراقي، وخاصة بالنسبة للأطفال.

مخيم العراق الجديد ومخيم الحرية

٣٩ - في ١٥ حزيران/يونيه، شُن هجوم على مخيم الحرية، مما أسفر عن مقتل اثنين من المقيمين وجرح ١٣ آخرين. وزار نائب ممثلي الخاص المخيم بعد الهجوم مباشرة، والتقى مع ممثلي سكان المخيم. وأعرب ممثلي الخاص عن بالغ قلقه إزاء الهجوم، ودعا حكومة العراق إلى التحقيق في الهجوم فوراً وتوفير الحماية اللازمة للسكان. وحتى ٢٤ حزيران/يونيه، سُمح بتزويد المخيم بـ ٥٩١ جداراً صغيراً على شكل الحرف T و ٢٦٨ ملجأً محصناً. ومع ذلك،

رفضت حكومة العراق طلبات السكان لتزويدهم بمجدران كبيرة على شكل T وخوذات شخصية وسترات واقية، بحجة أنهم ينوون استخدامها لأغراض أخرى غير أغراض الوقاية.

٤٠ - وما زال هناك نحو ١٠٠ من السكان في مخيم العراق الجديد. وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها الحكومة إلى السكان لتعيين محامين عراقيين لتمثيلهم في التصرف في الممتلكات المتبقية في المخيم، والانتقال طوعية إلى مخيم الحرية، رفض سكان المخيم الامتثال، مصرّين على محامين من الولايات المتحدة بدلا من ذلك. وفي ١٤ أيار/مايو، أبلغت الحكومة البعثة بعزمها الأكيد على طرد من تبقى من سكان المخيم والسيطرة على المكان باستخدام تدابير قسرية، إذا لزم الأمر. وقد أشارت الحكومة إلى أنها حصلت على أمر من المحكمة لحل جميع المشاكل العالقة، بما في ذلك حل مسألة الملكية. وتواصل الأمم المتحدة، بما في ذلك ممثلي الخاص، حث جميع الأطراف على التوصل إلى حل سلمي لمسألة الانتقال الطوعي للسكان المتبقين.

٤١ - وما زال مراقبو الأمم المتحدة في مخيم الحرية يتعرضون للمضايقة والإساءة اللفظية من قبل بعض السكان. وفي الوقت نفسه، اتصل بهم عدد من السكان زاعمين أنهم يعانون قيودا وانتهاكات لحقوق الإنسان من قبل قيادة مجاهدي خلق. وتشمل هذه الادعاءات منعهم من مغادرة المخيم طوعا أو من المشاركة في عمليات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما في ذلك منعهم من قبول عروض إعادة التوطين أو النقل إلى بلدان ثالثة. وأثار بعض السكان أيضا مع المراقبين مزاعم عن ممارسات تقييدية ومسيئة أخرى مفروضة عليهم من قبل قيادة مجاهدي خلق داخل المخيم، بما في ذلك منع حرية تنقلهم داخل المخيم، وإرغامهم على القيام بنقد ذاتي، ومنع اتصالهم بأفراد أسرهم داخل المخيم وخارجه، وحظر أو تقييد حرية تعاملهم مع مراقبي الأمم المتحدة، وتقييد إمكانية حصولهم على الرعاية الطبية أو وسائل الاتصالات، أو الحد منها. وأكد السكان الذين تمكنوا من مغادرة المخيمين كثيرا من هذه المزاعم.

٤٢ - وحتى ٢١ حزيران/يونيه، كانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد انتهت من تسجيل ٣ ١١٢ فردا، وأجرت مقابلات مع ٢ ٠٣٣ شخصا في مخيم الحرية. وقد تم تحديد ما مجموعه ١ ٦٠٤ أفراد لديهم احتياجات للحماية الدولية، وكان يجري النظر في حالات الأشخاص الآخرين الذين جرت مقابلتهم. وقد غادر ٩٧ من سكان المخيم العراقي حتى الآن. وتواصل البعثة والمفوضية السعي إلى إيجاد حلول دائمة للأفراد الذين لديهم احتياجات محددة للحماية الدولية من خلال قنوات إعادة التوطين والقنوات القنصلية والإنسانية. وتم نقل أربع مجموعات من سكان مخيم الحرية، بلغ مجموعهم ٧١ فردا، بشكل

دائم إلى ألبانيا، في إطار عرض الحكومة بقبول ٢١٠ من السكان. وفي ١٥ نيسان/أبريل، أعلنت ألمانيا استعدادها لقبول ما يقرب من ١٠٠ من سكان المخيم ممن يمكنهم طلب اللجوء أو وضع اللاجئ في ألمانيا.

دال - المساعدة الإنسانية والتعمير والتنمية

٤٣ - في ١٢ حزيران/يونيه، كان عدد اللاجئين السوريين المسجلين في العراق قد بلغ ١٥٩ ١٩٦ لاجئا، منهم ١٥٣ ١٠١ لاجئا في إقليم كردستان، و ٥٧٠ ٥ لاجئا في محافظة الأنبار، و ٥٢٥ لاجئا في أجزاء أخرى من العراق. وأشارت خطة الاستجابة الإقليمية للجمهورية العربية السورية، التي بدأ تنفيذها في ١٣ حزيران/يونيه في العراق، إلى أن عدد اللاجئين من الجمهورية العربية السورية يمكن أن يصل إلى ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ بنهاية عام ٢٠١٣، منهم ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ في إقليم كردستان، و ٣٠ ٠٠٠ في منطقة القائم في محافظة الأنبار، و ٢٠ ٠٠٠ في مناطق أخرى في البلد. وتتوقع الخطة أن يقيم ٤٠ في المائة من اللاجئين في مخيمات، بينما يستضاف باقي اللاجئين في مجتمعات محلية ويستقرون في بيئة حضرية. وتشير الخطة أيضا إلى ضرورة توافر ٣٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لكفالة توفير المساعدة الإنسانية لإنقاذ الأرواح للاجئين السوريين في العراق.

٤٤ - وعلى الرغم من إغلاق معبر بيشكابور الحدودي في إقليم كردستان في ١٩ أيار/مايو، الذي مرّ من خلاله أكثر من ٩٥ في المائة من اللاجئين السوريين إلى العراق، يبلغ عدد اللاجئين الذين دخلوا إقليم كردستان في المتوسط بين ٥٠٠ و ٧٠٠ لاجئ يوميا، الأمر الذي أدى إلى ازدحام مخيم دوميز واكتظاظه بصورة مفرطة، حيث يأوي الآن ما يقرب من ٤٠ ٠٠٠ لاجئ - رغم أن طاقة استيعابه الأصلية ١٥ ٠٠٠ لاجئ. واستجابة لنداءات من المفوضية وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية، وافقت حكومة إقليم كردستان على تخصيص مساحة من الأرض لإنهاء الاختناق في المخيم واستيعاب اللاجئين السوريين الموجودين حاليا في المناطق الحضرية الذين لا يقدرّون على إعالة أنفسهم. وبناء على ذلك، خصصت أراض لإنشاء مخيمات إضافية في إربيل والسليمانية. إلا أن ذلك سيقلل الاحتياجات بصورة جزئية فقط، وسيحتاج تخصيص مزيد من الأراضي لبناء مخيمات إضافية في إقليم كردستان.

٤٥ - ولا تزال المفوضية تنسق الاستجابة الإنسانية لحالة اللاجئين السوريين في العراق بالتعاون مع وزارة الهجرة والتشرد وحكومة إقليم كردستان، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي

ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية الحكومية وغير الحكومية.

٤٦ - وفي ٢٧ أيار/مايو، أقرت لجنة الشراكة التابعة لمكتب نائب رئيس الوزراء ٢٨ مشروعاً ووزعت على الوزارات التنفيذية المخصصات المتأخرة لعام ٢٠١٢ البالغة ٣٠ مليون دولار، إلى جانب مبلغ إضافي قدره ١٠ ملايين دولار، للمشاركة في تمويل مشاريع وبرامج الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل فريق الأمم المتحدة القطري عن كثب مع حكومة إقليم كردستان من أجل إنشاء آلية تمويل مخصصة لتستخدمها الأمم المتحدة في تلبية الاحتياجات المحلية.

٤٧ - وفي ١٢ أيار/مايو، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالنيابة عن فريق الأمم المتحدة القطري، بعقد حلقة عمل تصديقية وطنية في بغداد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في العراق، شارك فيها ممثلون من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والنساء والشباب والأشخاص الذين يعيشون بإعاقات لعرض آرائهم عن أهداف التنمية التالية لمرحلة الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٨ - وفي ٨ نيسان/أبريل، أطلق في إقليم كردستان برنامج تنمية المناطق المحلية، وهو برنامج مشترك لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، لتيسير إتاحة الخدمات الأساسية العالية الجودة على نطاق أوسع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) دعم التنمية الصناعية المستدامة في العراق، ولا سيما تنمية المناطق الصناعية. وقامت اليونيدو برسم خرائط المناطق الصناعية في أربع محافظات عراقية وجمع معلومات/بيانات ذات صلة بالممارسات الراهنة في إدارة المناطق. وإضافة إلى ذلك، أجرت اليونيدو استعراضاً شاملاً للتشريعات العراقية التي تحكم تنمية المناطق الصناعية وإدارتها قدمته إلى الحكومة للموافقة عليه في ٢٥ نيسان/أبريل.

٤٩ - وفي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه، عقد برنامج الأغذية العالمي حلقة عمل مدتها يومان بالاشتراك مع اللجنة العليا لإصلاح نظام التوزيع العام لمناقشة إمكانية العمل بقسائم طعام إلكترونية في نظام التوزيع العام. وانضم إليهما خبراء المدفوعات المالية من إحدى شركات الخدمات المالية الدولية لتعزيز إيصال الطعام باستخدام التكنولوجيا الرقمية في صورة قسائم. وأعقب حلقة العمل اجتماع استشاري في ١٢ حزيران/يونيه برئاسة نائب رئيس الوزراء ورئيس اللجنة العليا لاستراتيجية الحد من الفقر، روش نوري شاويس. وقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة التقنية لتعزيز البرنامج الوطني للتغذية المدرسية، من خلال تقديم الدعم لنائب وزير التخطيط في حكومة إقليم كردستان وللمثلي وزارتي التعليم في كل من حكومة إقليم

كردستان وحكومة العراق للمشاركة في المنتدى العالمي الخامس عشر لتغذية الأطفال، المعقود في البرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أيار/مايو.

٥٠ - وقامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بالتعاون مع وزارة التعليم، بإطلاق مبادرة لتعليم الأطفال في بغداد في ٢٢ نيسان/أبريل وفي إربيل في ١٩ أيار/مايو، والتي تهدف إلى قيد الأطفال غير المقيدين حالياً بأي مؤسسات تعليمية لمعاودة الدراسة في المدارس الابتدائية العامة. وستبدأ المرحلة التجريبية من هذا المشروع في محافظات إربيل وبغداد ونيوى والبصرة، مع تقدير عدد الأطفال الذين سيجري قيدهم في المدارس بنحو ٣٤٨ ٠٠٠ طفل بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٥١ - وقد تم تشجيع التقدم المحرز في الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة مشكلة العواصف الرملية والترابية. وذكر أن تدهور الأراضي على طول حوض دجلة والفرات ووجود مناطق زراعية مهجورة هما من الأسباب الرئيسية لهذه العواصف التي تؤدي إلى اضطراب الاقتصادات الإقليمية والمحلية وسبل كسب العيش للسكان المحليين. ويمثل تقييم اتجاهات العواصف الرملية والترابية ومصادرها وشدها، الذي اشترك في إجرائه برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وصدر في ٢٦ أيار/مايو، أول استعراض شامل يجري على مستوى المنطقة للزيادة في شدة العواصف الرملية والترابية وفي تواترها. وفي ٢٦ آذار/مارس، قامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتمديد فترة مشروعها لوضع إطار وطني للإدارة المتكاملة لمخاطر الجفاف إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المشروع للشركاء الوطنيين دورات تثقيفية وتدريبية حول أسباب واتجاهات العواصف الرملية والترابية التي تؤثر في العراق، ووضع برنامجا وطنيا لرصد هذه العواصف ومكافحتها والتخفيف من حدة آثارها، وأنشأ مراكز معلومات للبيانات الزراعية في محافظات الأنبار والبصرة وإربيل لجمع البيانات الأساسية كوسيلة لحفز الاستثمار الزراعي ودعم القطاع الخاص.

٥٢ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، دخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في اتفاق بشأن الشراكة والتنمية بين برلمان إقليم كردستان وحكومة إقليم كردستان والمنظمات غير الحكومية في إقليم كردستان. وهذا الاتفاق، الذي هو نتاج سلسلة من المناقشات والمشاورات التي استغرقت عاما، هو الأول من نوعه في الشرق الأوسط. وسيضفي هذا الاتفاق طابعا مؤسسيا على العلاقة بين السلطات والمنظمات غير الحكومية ويبين القيم والمبادئ التي تحكم العلاقة بينهما، فضلا عن المسؤوليات المتبادلة للطرفين. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بتنظيم مراسم احتفال بالتوقيع على المنح استضافه مجلس النواب، وذلك لتقديم منح إلى ٣١ منظمة من منظمات المجتمع المدني لإقامة مشاريع تعزز آليات الرقابة المتعلقة بحقوق الإنسان والحقوق المدنية ومكافحة الفساد وتعزيز تقديم خدمات كافية.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتنفيذ مشروعين، هما تعزيز إدارة وتشغيل السجون التي تديرها المؤسسات الإصلاحية وتعزيز قدرة الحكومة على منع الفساد، من خلال استجابات موجهة على النحو المبين في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي أصبح العراق طرفاً فيها في عام ٢٠٠٨.

رابعاً - القضايا الأمنية والتشغيلية

٥٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت البيئة الأمنية في العراق متقلبة. ففي نيسان/أبريل، قتل ٧١٢ عراقياً وجرح ٦٣٣ شخصاً، في حين قُتل ١٠٤٥ شخصاً وجرح ٣٩٧ ٢ شخصاً في أيار/مايو، وهو أعلى رقم للضحايا يسجل منذ آذار/مارس ٢٠٠٨. وهناك مخاطر مرتفعة بشأن تزايد العنف الطائفي يزيد من حدتها وجود عدد هائل من جماعات المعارضة المسلحة. ويعمل بعض هذه الجماعات منذ فترة طويلة في العراق، مثل تنظيم القاعدة في العراق ودولة العراق الإسلامية. إلا أن هناك أيضاً جماعات أنشئت حديثاً أو أعيد تنشيطها، مثل الميليشيات الموجودة في المحافظات ذات الأغلبية السنية وجماعات مثل عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله في الجانب الشيعي. وقد بينت جماعات المعارضة السنية المسلحة امتلاكها لقدرات على تطويع تكتيكاتها وأساليبها لتنفيذ مجموعة متصلة وثابتة من الهجمات بوتيرة تشغيلية سريعة، مما يمارس ضغوطاً دائمة على قوات الأمن العراقية، ويختبر قدراتها، ويجعل تنفيذ عمليات مكافحة التمرد صعباً. وفي هذا السياق، لا تزال مكاتب الأمم المتحدة في العراق عرضة للهجمات بنيران غير مباشرة بين الفينة والأخرى. ففي ٢٦ نيسان/أبريل و ٢٧ أيار/مايو، نفذ هجومان أثرا على مكان إقامة وحدة حرس ومرافق دعم في مجمع الأمم المتحدة في كركوك.

٥٥ - وعلى الرغم من قصارى جهود المنظمة وقيامها بوساطة شخصية لدى رئيس الوزراء، لم يثبت حتى الآن أنه من الممكن إبرام وإنفاذ اتفاق بشأن مركز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بعد تسع سنوات من إنشاء البعثة لأول مرة. ويواصل ممثلي الخاص بنشاط متابعة هذه المسألة مع الحكومة، من أجل إنشاء نظام قانوني مناسب للبعثة، وفقاً لمعايير الأمم المتحدة. ولا يزال عدم وجود اتفاق من هذا النوع بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وحكومة العراق يؤثر سلباً في فعالية البعثة. وتواجه البعثة عقبات

وحالات تأخير غير مبررة في استيراد وتصدير المعدات وإصدار تأشيرات للموظفين المدنيين والأفراد النظاميين. وتؤثر هذه التحديات بشكل خاص على قدرة البعثة على تعبئة وحدة الحراسة وتناوبها وتجهيزها تمثيلاً مع اتفاق البعثة مع البلدان المساهمة بقوات. كما أن عدم تمتع الموظفين بالامتيازات والحصانات يعرضهم للخطر في حال وقوع حادث ما. ويثير ذلك قلقاً بصفة خاصة لأفراد الأمن الذين لا تتوافر لهم الحصانات المناسبة ويفتقرون بالتالي إلى الحماية إذا ما وقعت أحداث أثناء أدائهم لواجباتهم الرسمية. ويمثل التخليص الجمركي لمواد الأمم المتحدة أيضاً عملية طويلة تعوق قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها.

خامسا - ملاحظات

٥٦ - إن حجم العنف الذي عاد إلى الظهور في العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير لأمر يبعث على الجزع. وإني أحث الزعماء السياسيين من جميع الأطراف مرة أخرى على تكثيف جهودهم من أجل الخروج من المأزق السياسي المستمر بشكل متوافق مع الدستور، من خلال حوار جاد تسوده روح التوافق، بحيث لا يُترك مجال لمن يسعون إلى استغلال هذه الحالة عن طريق العنف والإرهاب. وإني أرحب في هذا الصدد بمبادرات الحوار التي أعلنت مؤخرًا بقيادة عراقية. وأرحب أيضاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان، والذي ينبغي تنفيذه على وجه السرعة. والبعثة على استعداد لمساعدة جميع الأطراف في المضي قدماً نحو تحقيق المصالحة الوطنية.

٥٧ - وإني أدين العنف الذي وقع خلال حادث الحويجة في ٢٣ نيسان/أبريل، وأدعو الحكومة إلى إنجاز تحقيق مستقل وشفاف دون مزيد من التأخير. وأكرر مناشدة قوات الأمن أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تحافظ على القانون والنظام، كما أكرر مناشدة المتظاهرين أن يحافظوا على السلمية لدى ممارسة حقهم المشروع في حرية التجمع والتعبير. وعلى جميع ممثلي المتظاهرين أن يحرصوا على ألا يؤجج أي من أتباعهم التوترات الطائفية. وقبل كل شيء، من المهم. يمكن أن يبدأ ممثلو الحكومة والمتظاهرين إجراء حوار جاد لمعالجة جميع المسائل المعلقة. وأكرر تأكيد التزام الأمم المتحدة بتيسير هذا الحوار. وأدعو أيضاً أعضاء المجتمع الدولي إلى استخدام نفوذهم من أجل تهيئة البيئة المساعدة على توصل الأطراف المعنية إلى اتفاق.

٥٨ - وإني أحيط علماً بالشواغل السياسية والتشريعية التي أعرب عنها المتظاهرون، ولا سيما تلك المتعلقة بتعديلات قانون المساءلة والعدالة وقانون مكافحة الإرهاب، وبإصدار قانون العفو العام. وآمل أن تأخذ المؤسسات الحكومية المختصة هذه المطالب بعين الاعتبار

وأن يتم التوصل إلى حل بشأنها بتوافق الآراء. وأحث جميع الزعماء السياسيين والبرلمانيين على مضاعفة جهودهم من أجل الإسراع بوتيرة العمليات التشريعية.

٥٩ - وإني أثنى أيضا على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لنجاحها في تنظيم انتخابات مجالس المحافظات والإشراف عليها في ٢٠ نيسان/أبريل و ٢٠ حزيران/يونيه. ولعل في الهدوء النسبي الذي كان سائدا خلال الانتخابات في المحافظات الـ ١٤ جميعها وفي ما تحقق من تنسيق مهني للعمليات الانتخابية دلالة على توافر القدرة لدى العراق لدخول عملية ديمقراطية حرة ونزيهة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للتشجيع على تنظيم الانتخابات في إقليم كردستان، المحدد لها حاليا تاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر، بصورة حرة ونزيهة. والأمم المتحدة على استعداد للاستمرار في دعم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وأود أيضا أن أحث جميع الأطراف المعنية على الاتفاق على إجراء الانتخابات في محافظة كركوك وفي محافظات إقليم كردستان الثلاث، فلطالما حُرّم أهالي هذه المحافظات من حقهم في اختيار ممثليهم المحليين.

٦٠ - وإني أثنى على الفطنة السياسية التي تحلّى بها زعيما العراق والكويت، وهو ما تجلّى في التقدّم الملحوظ الذي تحقق في اتجاه التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين، بما في ذلك الزيارة التي قام بها رئيس وزراء الكويت إلى بغداد في ١٢ حزيران/يونيه. وقد قطع العراق شوطا كبيرا نحو استعادة المكانة الدولية التي كان يتمتع بها قبل عام ١٩٩٠. وإني أرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣) الذي عهد بموجبه إلى البعثة بالمسؤولية، بموجب الفصل السادس من الميثاق، عن مسألة الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة. وإني آمل أن تعمل الآن حكومتا العراق والكويت يدا بيد لزيادة التعاون في جميع المجالات بما فيه منفعة شعبيهما.

٦١ - وأكرر دعوتي السابقة إلى الحكومة لتنفيذ الإصلاحات القانونية والمؤسسية والسياساتية اللازمة فيما يتعلق بإدارة السجون وأماكن الاحتجاز لضمان الالتزام بسيادة القانون. وأحث المؤسسات العراقية أيضا على تنفيذ الإصلاحات القانونية الضرورية لضمان أن تتم عمليات الاحتجاز على ذمة المحاكمات بصورة معقولة وقانونية، وفقا للمعايير الدولية. وينبغي إجراء تحقيقات بواسطة هيئة قضائية مستقلة في جميع ادعاءات التعذيب أو إساءة المعاملة بقصد حمل المتهمين على الاعتراف، ويجب في حال ثبوت صحة الادعاءات أن تتم محاسبة الجناة قانونيا.

٦٢ - ويساورني القلق إزاء استمرار العراق في تطبيق عقوبة الإعدام على الرغم من العيوب التي تعترى نظامه للعدالة الجنائية. ويؤسفني أن نداءاتي المتكررة لوقف تطبيق هذه العقوبة

وفقاً للأحكام ذات الصلة في قرارات الجمعية العامة لم تتم الاستجابة لها. وأغتنم هذه الفرصة لكي أَدعو الحكومة إلى وقف جميع عمليات الإعدام، وإجراء استعراض مستقل لجميع حالات من هم في انتظار تنفيذ حكم الإعدام، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأعداد هؤلاء وهوياتهم والتهم الموجهة إليهم والإجراءات القضائية التي اتخذت في حقهم، وعن نتائج هذه الاستعراضات.

٦٣ - ويتضح بصورة متزايدة أنه لا يمكن الفصل بين ما يجري في المنطقة من أحداث. وما زلت ألاحظ مع بالغ القلق أثر النزاع المأساوي الجاري في الجمهورية العربية السورية على البلدان المجاورة، بما فيها العراق. وقد بات البُعد الطائفي للنزاع السوري يؤثر سلباً على المنطقة. ولم ينحصر تأثير النزاع على العراق في أعداد من استقبلهم البلد من لاجئين، بل حدثت كذلك تأثيرات على صعيدي الأمن والاستقرار السياسي. وإني أقدّر القرار الذي اتخذته حكومة العراق مؤخراً بتخصيص مبلغ ١٠ ملايين دولار لمساعدة اللاجئين السوريين في العراق. وكذلك فإنني أَدعو الحكومة إلى منح اللاجئين السوريين في مخيم القوائم تصاريح إقامة و/أو السماح لهم بحرية الحركة، على غرار المعاملة التي يحظى بها السوريون الذين يطلبون اللجوء في إقليم كردستان، كما أدعوها إلى تهيئة الظروف التي تساعد على الاعتماد على النفس، وربما الاندماج في المجتمعات المحلية. ومع إدراكي للشواغل الأمنية، أحث حكومة العراق على إبقاء حدودها مفتوحة لطالبي اللجوء السوريين.

٦٤ - وإني أدين الهجوم الذي تعرّض له مخيم الحرية في ١٥ حزيران/يونيه، وأكرر دعوة الحكومة إلى ضمان سلامة جميع السكان وأمنهم. وأود أيضاً أن أكرر الإعراب عن التزام الأمم المتحدة بإيجاد حل سلمي ودائم لجميع السكان. وإني أثنى في هذا الصدد على الحكومات التي وافقت على السماح للسكان بدخول أراضيها، وأكرر دعوتي الدول الأعضاء الأخرى لأن تحذو حذوها. ومع استمرار مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تخصيص موارد بشرية ومالية كبيرة لتنفيذ الحلول لسكان المخيم، أحث السكان على التعاون الكامل مع المفوضية، وعلى العودة إلى حضور المقابلات، وعلى الاستفادة فوراً وبلا استثناء مما يتاح لهم من فرص لإعادة التوطين خارج العراق. وكذلك فإنني ألاحظ مع بالغ القلق البلاغات العديدة التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان داخل المخيم. فتضيق فرص حصول السكان على وسائل الاتصال، بما فيها الإنترنت والهواتف المحمولة، وعلى الخدمات الطبية، والقيود المفروضة على قدرتهم على الخروج من المخيم، كلها أمور غير مقبولة يجب أن تتوقف على الفور. وأخيراً، أحث جميع الأطراف المعنية على التوصل بأقصى سرعة ممكنة إلى تسوية سلمية للمسائل المتعلقة المتصلة بإغلاق مخيم العراق الجديد ونقل السكان المتبقين.

٦٥ - وخلال الأشهر القليلة الماضية، مضى ممثلي الخاص في مسارات عدة لتعزيز التعاون الإقليمي والثنائي من أجل التوصل إلى حلول محدّدة للمشكلة البيئية الرئيسية المتمثلة في العواصف الترابية والرملية. وتتطلب مكافحة العواصف الرملية والترابية بذل الجهود من جانب جميع البلدان المتضررة في المنطقة. وإني أشيد في هذا الصدد بمبادرة رئيس الوزراء الرفيعة المستوى لإنشاء لجنة وطنية لمكافحة العواصف الرملية والترابية في العراق وتيسير التعاون الإقليمي. وستواصل الأمم المتحدة في العراق، بما في ذلك من خلال البرنامج الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بذل الجهود لدعم وتعزيز المبادرات الرامية إلى مكافحة العواصف الرملية والترابية على المستوى الوزاري في شراكات مع كيانات القطاع الخاص.

٦٦ - وكما أكدت في تقريرتي السابق، يشكل استمرار عدم وجود اتفاق لمركز البعثة عائقاً لقدرة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على الاضطلاع بالأنشطة المقررة دعماً لحكومة العراق وشعبه، وهو يثير تساؤلات عن أمور تؤثر سلباً على قدرة المنظمة على مواصلة عملها تحت المظلة الأمنية والقانونية اللازمة. ولذلك فإنني أناشد الحكومة مجدداً اتخاذ جميع التدابير العملية لكفالة إبرام اتفاق مركز البعثة وفقاً لمعايير الأمم المتحدة وإدخاله حيز النفاذ دون مزيد من الإبطاء.

٦٧ - وأخيراً، أود أن أعرب عن خالص امتناني لممثلي الخاص، مارتن كوبلر، الذي تنتهي فترة تكليفه في ٢٢ تموز/يوليه، لما بذله من جهود متفانية وما تحلى به من قيادة دينامية في تنفيذ الولاية التي أوكلها مجلس الأمن للبعثة وفي النهوض بأهداف الأمم المتحدة لدعم شعب العراق وحكومته. وأود أيضاً أن أشكر موظفي البعثة الوطنيين والدوليين، بالإضافة إلى موظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لتفانيهم المستمر في ظل ظروف بالغة الصعوبة.